

"مفوضي الدولة" تكشف تلاعب "خارجية الانقلاب" في سعر صرف الدولار للبعثات



الثلاثاء 9 يونيو 2015 12:06 م

كشف تقرير لهيئة مفوضي الدولة بمحكمة القضاء الإداري، عن قضية فساد مالي كبيرة داخل وزارة الخارجية في حكومة الانقلاب، من خلال التلاعب في أسعار صرف الجنيه المصري أمام الدولار، خلال عمليات إرسال رواتب البعثات الدبلوماسية في الخارج.

وأوضح التقرير أن وزارة الخارجية ترتكب عمليات فساد مالي، في صرف الاستحقاقات الشهرية لأعضاء السلك الدبلوماسي العاملين بالخارج، من خلال تثبيت سعر صرف موحّد للعملة يعادل فيه الجنيه المصري الواحد أكثر من 5 دولارات أمريكية في حين يعادل الدولار في الحقيقة نحو 7 جنيهات و63 قرشًا.

وكشف التقرير - بحسب ما نشرته بعض صحف الانقلاب - أن وزارة الخارجية تبلغ البنك المركزي المصري باحتياجاتها من العملة الأجنبية رقمًا واحدًا دون بيان كيفية حسابها بالقاعدة المذكورة ليوفر البنك بدوره المبالغ لوزارة الخارجية شهرًا.

وأوصى التقرير بإحالة صرف الاستحقاقات الشهرية لأعضاء السلك والعاملين بالبعثات التمثيلية بالخارج إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورتها، مشددًا على أن وزارة الخارجية غير مختصة بتحديد وتثبيت أسعار صرف تلك العملات.